وزير المالية كان في مقدمة المستهدفين يليه محمد الفارس ثم الشايع

24 سؤالاً معتمدا و3 اقتراحات بقوانين و3 برغبة .. حصيلة البرلمان الأسبوعية

شمل الحصاد الرقابي والتشريعي في مجلس الأمة خلال الأسبوع الفائت 24 سؤالاً معتمداً من مجلس الأمة وتقديم 3 اقتراحات بقوانين من ثلاثة نواب، و 3 اقتراحات برغبة قدمهما نائبين حسبما ذكرت شبكة الدستور الإخبارية.

الاقتراحات بقوانين

تقدم 3 نواب بثلاثة اقتراحات بقوانين خلال الأسبوع الفائت، حيث قدم النائب مرزوق الخليفة اقتراحا بقانون في شأن تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم شركة المخازن الوطنية تختص بخدمات التخزين والنقل والتخليص الجمركي

وقدم النائب أسامة المناور اقتراحا بقانون بشأن ضريبة التحويلات المالية بتحصيل مالا يقل عن 5 في المئة من تحويلات الوافدين إذا تجاوزت 50 في المئة من الدخل السنوي.

وتقدم النائب فايز الجمهور باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «32» لسنة 1967 في شأن الجيش المعدل، بحصر الخدمة العسكرية على الذكور.

الاقتراحات برغبة

تقدم النائب مرزوق الخليفة باقتراحين برغبة الأسبوع الماضي في شأن تعيين أكثر من مشرف لبعض التخصصات في وزارة التربية من أجل تطوير العمل، وفي شأن زيادة سعة عدد من الشوارع في الجهراء إلى ثلاث حارات لكل اتجاه لتسهيل حركة السير وتخفيف الازدحام المروري.

وتقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة ببناء وتطوير مسنات بحرية عامة في أماكن مختلفة في جميع شواطئ الكويت، مجهزة بأحدث الخدمات لرواد البحر بأسعار رمزية او مجانية.

الأسئلة البرلمانية

شملت الإحصائية الأسبوعية للأسئلة البرلمانية المعتمدة خلال الأسبوع الماضي توجيه 12 نائبا 24 سؤالاً إلى 12 وزيراً، حيث قدم النائب أسامة المناور 4 أسئلة إلى 4 وزراء، فيما وجه النائب فارس العتيبي 4 أسئلة إلى 3 وزراء والنائب د. بدر الملا 3 أسئلة إلى 3 وزراء، وقدم النائب مهلهل المضف 3 أسئلة إلى 3 وزراء.

ووجه النائب الصيفي الصيفي سؤالين إلى وزيرين، والنائب بدر الحميدي سؤالين إلى وزيرين.

ووجه سؤالاً واحدا كل من النواب أسامة الشاهين إلى وزير الأشغال ومساعد العارضي إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ود.عبدالكريم الكندري إلى وزير العدل وخالد العتيبي إلى وزير التجارة والصناعة وثامر السويط إلى وزير التربية ومهند الساير إلى وزير الصحة.

وجاء وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة في مقدمة الوزراء الذي وجهت إليهم أسئلة من قبل النواب بـ 4 أسئلة من ضمن قضايا تتعلق بشركة المشروعات السياحية، وبنك الكويت المركزي، وحول الإجراءات القضائية التي اتخذت بشأن قضايا التجاوزات على المال العام، وفي شأن الدور الرقابي والمحاسبي المحوري لديوان المحاسبة.

وجاء في المرتبة الثانية وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس بتلقيه 3 أسئلة بشأن مشروع مدينة صباح السالم الجامعية – جامعة الكويت، وفي شأن تشكيل لجنة الاختيار لمدير جامعة الكويت، وفي شأن الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي والمهام التي تقوم بها مجموعة مكتب الرئيس التنفيذي بشركة نفط الكويت.

وجاء أيضاً في المرتبة الثانية وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع بتلقيه 3 أسئلة بشأن الهيئة العامة لشؤون الزراعية والثروة السمكية، وفي شأن المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وتلقى وزير الخارجية الشيخ د. أحمد الناصر سؤالين في شأن عدد الذين اعتمدت أسماؤهم لصرف مكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة جائحة كورونا من العاملين في وزارة الخارجية، وفي شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

كما تلقى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان سؤالين في شأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة وأجهزتها المتعلقة بحماية المستهلك تجاه البيان التحذيري لإحدى وكالات السيارات، والنصوص القانونية التي تنظم عملية بيع المركبات خارج البلاد أو استيرادها.

ووجه النواب سؤالين إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي في شأن النظام الخاص بالمناقصات والممارسات الحكومية في الوزارة، وفي شأن القيود الأمنية التي تفرضها الوزارة سواء على الكويتيين أو غيرهم.

ووجه النواب سؤالين إلى وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري في شأن إطلاق استراتيجية جديدة للأعوام الخمسة المقبلة والأهداف الاستراتيجية الإعلامية والعناصر التي سترتكز عليها الوزارة لتطوير الإعلام الرسمي في البلاد، وفي شأن تنظيم الإعلام الالكتروني.

كما وجه النواب سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وفي شأن أسباب إصدار الوزير قرار بتأجيل العمل بالقرار الوزاري بشأن قصر شغل وظيفة أمين سر جلسة على الموظفين الكويتيين لمدة عام رغم اتخاذ مجلس الوزراء قرارات عدة بشأن المضي بتطبيق سياسة الإحلال.

ووجه إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. مشعان العتيبي سؤال في شأن الدراسة التي استندت عليها الوزارة في تغيير أغلب مشاريعها من توربينات بخارية إلى توربينات غازية.

ووجه إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس سؤال في شأن الاختناق المروري في منطقة «مشرف» والمناطق المجاورة – صباح السالم وبيان ومبارك العبدالله وغيرها.

وتلقى وزير التربية د. علي المضف سؤالاً في شأن كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

كما تلقى وزير الصحة د. باسل الحمود سؤالاً في شأن معهد الكويت للاختصاصات الطبية.

الحصاد البرلماني في أسبوع

تتمات

الفارس : «رؤية نهائية»

الخدمة المدنية، والهيئة العامة للقوى العامل،ة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والهيئة العامة للشباب.

وقال الوزير الفارس إن الاجتماعات التنسيقية تسير وفق خطوات ثابتة نحو تحقيق مسار جديد، لتحديث وتنويع مخرجات التعليم، وربطها مع توجهات سوق العمل، موضحا أنه استكمالا للاجتماعات التنسيقية السابقة تمت دعوة المدير العام لهيئة الشباب، للاطلاع على مشاريع الهيئة التي تهدف للمساهمة في تحقيق أهداف المحاور الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

أضاف أن المدير العام للجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، قدم تقريرا مرئيا بشأن تنويع مخرجات التعليم بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل، وجاء بناء على ما انتهى إليه الاجتماع التنسيقي الثاني، بتكليف هذا الجهاز بالتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الحلول لمعالجة التحديات الحالية، وصياغة رؤية مشتركة قصيرة المدى بشأن ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

وأشار إلى أن التوصيات الاولية جاءت وفقا لمرئيات إصلاح الاقتصاد الوطني والمالية العامة في برنامج عمل الحكومة، على أربعة أبعاد رئيسية، يتمثل الاول بحوكمة المواءمة بين سوق العمل والتعليم في حين يتضمن الثاني المشاريع التنفيذية لتفعيل مواءمة التعليم مع سوق العمل.

وبين أن البعد الثالث يعنى بالقرارات التنفيذية المقترحة أما الأخير فيتعلق بتنظيم حملات توعوية وطنية، تعزز الوعي العام للتخصصات التي يطلبها سوق العمل ورؤية دولة الكويت وخطتها التنموية.

العلي : لا تهاون

الامني في الوزارة، بمناسبة زيارة العلي إلى قطاع الأمن العام، برفقة عدد من الوكلاء المساعدين المختصين والمديرين العامين.

وقال البيان ان هذه الزيارة تأتي استمرارا لجولات الوزير على قطاعات وزارة الداخلية، للوقوف على مستوى الجاهزية والاطلاع على سير العمل، مشيرا الى أن وزير الداخلية نقل إلى قيادات قطاع الأمن العام وضباطه وأفراده تحيات القيادة السياسية وتقديرها لجهودهم الكبيرة في الحفاظ على أمن الوطن وأمان مواطنيه.

أضاف أن الوزير اجتمع مع قيادات قطاع الأمن العام ومديري الأمن في المحافظات الست، واطلع على الخطط الحالية والمستقبلية ثم استمع إلى اقتراحات وملاحظات مديري الأمن وخططهم وبرامجهم المستقبلية في استتباب الأمن في البلاد، ثم قام بزيارة غرفة عمليات قطاع الأمن العام واطلع على آلية تلقي البلاغات وكيفية التعامل معها.

وذكر أن وزير الداخلية وجه بدعم قطاع الأمن العام بالقوة العسكرية اللازمة والتوسع في إنشاء المخافر، في جميع أنحاء البلاد، لتلبية احتياجات المواطنين ورفع درجات الكادر الوظيفي لاستيعاب القوة الفنية والاهتمام بالمنظومة التدريبية لعناصر قوات الأمن العام، وتدريبها على جميع الأعمال التي تحتاجها الوزارة من أمور أمنية وفنية وعملية وعمل دراسة بانشاء مركز علاجي متخصص بالوزارة.

ولفت إلى أن الوزير ذكر انه سيتم الإعلان قريبا عن دورة وكيل أول ضابط ودورة رقيب ووكيل عريف «حرفي»، وذلك لسد احتياجات المخافر بالقوة البشرية اللازمة.

أضاف ان الشيخ ثامر العلي وجه بربط المخافر إلكترونيا، واستبدال سجل الأحوال التقليدي في مخافر الشرطة بسجل أحوال الكتروني، وإعداد تطبيق إلكتروني على الهواتف الذكية خاص بالحوادث المرورية البسيطة «أضرار مادية»، وإدراج بلاغ الفقدان ضمن تطبيق «سهل» الحكومي وإعداد برنامج خاص بالأمن العام يسجل البلاغات الكترونيا.

وبحسب البيان فقد واصل وزير الداخلية جولته، بتفقد ميادين الرماية التي انشئت بأياد كويتية بمديرية أمن محافظة الأحمدي، واستمع الى شرح عنها من مدير مركز التدريب التخصصي بقطاع الأمن الخاص العقيد دخيل الدخيل، وشاهد عرضا للرماية بالذخيرة الحية.

وأثنى الوزير على التعاون بين قطاعي الأمن العام والأمن الخاص، وطالبهم باقامة مزيد من الدورات والتدريبات المشتركة، ثم تفقد غرفة عمليات مديرية أمن الاحمدي واستمع لشرح عن آلية عملها.

وأشاد بمنتسبي قطاع الأمن العام، وطالبهم بالمزيد من التدريبات للقيام بالأعمال الموكلة إليهم على أكمل وجه، مؤكدا ثقته بقدرة أبناء المؤسسة الأمنية على القيام بالمهام المنوطة بهم بكفاءة واقتدار وفي كل الظروف.

«الكويت خضراء»

«الذين يقومون بدور رائع لانجاح المسيرة يدا بيد مع الهيئة»، لافتة إلى انها بذلك تضع بصمتها التخضيرية وترسم خطواتها نحو أكبر مساحة خضراء ممكنة.

وقال الشيخ محمد اليوسف في البيان نفسه، ان النتائج التي يتم تحقيقها وانجازها في كل مرحلة هي مدعاة للفخر، وحافز أكبر للاستمرار، حيث تسير الحملة في المحافظات كافة ، وتلاقي صدى ودعما كبيرين من المواطنين وسائرقطاعات الدولة، مما يدعم استمرار المسيرة واستمرار الانجاز.

وأفاد أن الامر الذي يدعو لمزيد من التفاؤل، تزايد أعداد المتطوعين والمشاركين في كل مرة، مما يعني ارتفاع الوعي الزراعي لدى المواطنين، وادراكهم مدى أهمية الزراعة والتشجير، وتسخير الوقت والجهد لاتمام المسيرة، داعيا المبادرين والمهتمين للمشاركة بالحملة التي ستنطلق اليوم ايضا بمحافظة الاحمدي.

«التحالف» : مقتل

المدنيين من انتهاكات الميليشيات المدعومة من إيران.

وكانت ميليشيا الحوثي قد تلقت أمس الجمعة، ضربة موجعة على يد تحالف دعم الشرعية والجيش اليمني غرب محافظة مأرب.

فقد كشف المركز الإعلامي للقوات المسلحة اليمنية أن طيران التحالف استهدف تعزيزات لميليشيا الحوثي وكبدها خسائر في الأرواح والعتاد في جبهة الكسارة.

إلى ذلك، أكد التحالف أنه نفذ عشرات العمليات التي استهدفت الميليشيات وآلياتها في محيط مأرب.

وشدد في بيان على أن الميليشيات تواصل تعنتها وتجاهلها القوانين الدولية الإنسانية من خلال استمرار تهديدها حياة المدنيين في القرى والبلدات بالقذائف والحصار.

كذلك أعلن أنه نفذ 40 استهدافا لآليات وعناصر الميليشيا الحوثية في محيط العبدية خلال 24 ساعة. وأوضح أن عمليات الاستهداف شملت تدمير 10 آليات عسكرية وخسائر بشرية تجاوزت 180 عنصراً.

يذكر أنه منذ فبراير الفائت، يشن الحوثيون هجوماً على محافظة مأرب الاستراتيجية والغنية بالنفط، في محاولة للسيطرة عليها دون نتيجة، وسط تحذيرات دولية من آثار تلك الهجمات ومخاطرها على آلاف النازحين.

منح «الضبطية»

وأوضح أن لحاملي الضبطية القضائية حق دخول أماكن ومقار الأشخاص لضبط وإثبات المخالفات وتحرير المحاضر، لإحالتها إلى الجهة المختصة، والاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والحصول على المعلومات والبيانات والوثائق والملفات وأشرطة وأجهزة الحاسوب أو أي وسائل أخرى لتخزين المعلومات أو معالجتها والاستعانة برجال الشرطة عند الحاجة.

وذكر أن لهؤلاء أيضا الحق في إجراء التفتيش على الجهات الخاضعة لقانون وحدة تنظيم التأمين، والتأكد من التزام شركات التأمين ووسطاء التأمين بأحكام القانون واللوائح والنظم والقرارات التي تصدر تنفيذا له.

ودعا العتيبي الشركات ووسطاء التأمين إلى الالتزام بقانون الوحدة، والتعاون مع حاملي صفة الضبطية القضائية بموجب المادة 46 من اللائحة التنفيذية بتقديم أي معلومات أو بيانات أو مستندات والسماح بالدخول إلى الأماكن التي يطلبها حاملو صفة الضبطية القضائية من الوحدة.

الصدر يطالب

البرلمانية «على الحكومة الأميركية الحوار الجاد، فيما يخص بقاء قواتها وتدخلاتها في العراق».

وأكد أنه يتعين على واشنطن إبعاد العراق عن «صراعاتها الإقليمية ولن نسمح بغير ذلك من الجميع.. ثورات الشعب العراقي ومظاهراته شأن داخلي وأمر لا يعني أميركا».

يشار إلى أن التيار الصدري بات يملك ورقة ضغط قوية في مسألة اختيار رئيس الوزراء، بعد المكاسب التي حققها في الانتخابات، لكن لا يزال عليه التوافق مع قوى سياسية أخرى لتشكيل الحكومة.

وكان الصدر حل في الطليعة بحصوله على أكثر من 70 مقعداً من أصل 329 حسب النتائج الأولية التي أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات، رغم ذلك لا يزال تمكنه من اختيار رئيس الحكومة منفردا أمراً مستبعداً.

كان الرئيس الأميركي جو بايدن قد أكد في يوليو الماضي بعد مشاورات في البيت الأبيض مع رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، أن الولايات المتحدة ستنهي مهمتها القتالية في العراق مع حلول نهاية العام الجاري، مع استمرار عدد من قواتها لتولي مهام تدريب الجيش العراقي وإمداده بالاستشارات العسكرية.

ميقاتي : الملف

ميقاتي أمس مع وزير العدل هنري خوري ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود والنائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات في مكتبه.

وبحسب بيان لرئاسة الحكومة اللبنانية وزعه مكتبها الإعلامي، فقد «تم خلال الاجتماع البحث في ملف الأحداث الأمنية التي حصلت في الطيونة بيروت، وضرورة الإسراع في التحقيقات الجارية لكشف الملابسات الكاملة لما حصل، وإحالة المتسببين بهذه الأحداث على القضاء المختص».

وشدد الرئيس ميقاتي خلال الاجتماع على» أن الملف الكامل لما حصل هو في عهدة الأجهزة الأمنية بإشراف القضاء المختص»، مؤكداً في هذا السياق «أن الحكومة حريصة على عدم التدخل في أي ملف يخص القضاء، وأن على السلطة القضائية أن تتخذ بنفسها ما تراه مناسبا من إجراءات».

وأمس الأول ردّ رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع على اتهام «حزب الله» وحركة «أمل» لحزبه بالوقوف وراء الاشتباكات التي وقعت في العاصمة بيروت الخميس، قائلاً: «يمكن لهم اتهامنا قدر ما يشاؤون إلا أن هذا الأمر غير صحيح».

وعلّق جعجع، في حديث صحافي، على تقرير لقناة «المنار» الناطقة باسم «حزب الله»، والذي قال إن القناصين القواتيين معروفون بالأسماء، مؤكداً أن «هذا غير صحيح وليسلموا الأسماء التي يزعمون أنها معهم للجيش»، مشيراً إلى أن ادعاء الاجتماعات في معراب «مقرّ جعجع» كاذب، وجلّ ما قمنا به هو الاتصال بقيادة الجيش وقوى الأمن الداخلي للحؤول دون حصول أي صدام، مضيفاً : «هذا ما أقوله على الهواء، وقيادتا الجيش وقوى الأمن الداخلي موجودتان، واتصالاتنا كانت على أرفع المستويات».

ويضغط «حزب الله» و»حركة أمل» وقوى أخرى من أجل تنحية القاضي طارق بيطار عن التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، ويطالبون بتعيين قاض آخر، خصوصاً بعد استدعائه مسؤولين محسوبيّن عليهم، وإصداره مذكرتي توقيف غيابيتين بحق كلّ من وزير المال السابق المقرّب من رئيس مجلس النواب نبيه بري (يرأس أيضاً «حركة أمل») النائب علي حسن خليل، ووزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس المنتمي إلى «تيار المردة»، حليف «أمل» و»حزب الله».

«الخدمة المدنية»

ودعا الديوان وزارة الصحة إلى عدم شغل هذه الوظائف السابقة إلا بعد استيفاء الفترة القانونية التي صرفت عنها رواتب لشاغليها المنتهية خدماتهم مقابل رصيد إجازاتهم الدورية، فضلا عن ألا تكون هذه الدرجات ملغاة من قبل وزارة المالية بميزانية وزارة الصحة للسنة المالية 2022 – 2023.

وتضمن كتاب الديوان أن الوظائف الشاغرة المطلوب رفع الحظر عنها شغرت خلال السنة المالية 2021 – 2022.